أثر المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية في النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000–2020

الدكتور رضوان العمّار[1] الدكتورة هيفاء غدير[2] فادي ابراهيم[3]

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية في النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000–2020. حيث تم الاعتماد على المنهج القياسي في تحليل السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث والمتمثلة بالمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الإقتصادي خلال الفترة 2000–2020، وقد تم استخدام اختبار **Johansen** للتكامل المشترك في إختبار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث، في حين تم الإعتماد على اختبار سببية كرانجر القياسي في إختبار العلاقة قصيرة الأجل. وقد أظهرت نتائج اختبار **Johansen** للتكامل المشترك بأنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية والنمو الإقتصادي، كما أظهرت نتيجة اختبار سببية كرانجر القياسي بأنه لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية والنمو الإقتصادي، كما توصل هذا البحث إلى عدم وجود أثر للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية في النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000–2020. وقد أرجع الباحثون هذه النتائج إلى إستخدام معظم أموال المساعدات التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000–2020 في تأمين السلع الإستهلاكية والإغاثية، وعدم توجيه هذه المساعدات نحو دعم قطاع البنى التحتية والمشاريع والإستثمارات الإنتاجية التي تساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل مما ينعكس إيجابياً على النمو الإقتصادي في سورية.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الإنمائية الرسمية، النمو الإقتصادي، اختبار Johansen للتكامل المشترك، اختبار سببية كرانجر القياسي.

[1] أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

[2] مدرس – قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

[3] طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

The impact of official development aid provided to Syria on economic growth during the period 2000-2020

Dr. Radwan Al-Ammar[1] **Dr. Haifaa Ghadeer[2]** **Fadi Ibrahim[3]**

ABSTRACT:

This research aims to study the impact of official development aid provided to Syria on economic growth during the period 2000-2020. Where the standard approach was relied on in analyzing the time series of the research variables represented by the official development aid provided to Syria and the GDP as an indicator of economic growth during the period 2000-2020, and the Johansen test for Cointegration was used to test the long-term relationship between the research variables, while Reliance on the Granger Causality Tests in the short-term relationship test. The results of the Johansen Cointegration test showed that there is no long-term relationship between the official development aid provided to Syria and economic growth, and the result of the Granger Causality Tests showed that there is no short-term relationship between the official development aid provided to Syria and economic growth, and this research also found There is no impact of official development aid provided to Syria on economic growth during the period 2000-2020. The researchers attributed these results to the use of most of the aid funds that Syria obtained during the period 2000-2020 in securing consumer and relief goods, and not directing this aid towards supporting the infrastructure sector, projects and productive investments that contribute to increasing production and thus income, which is positively reflected on economic growth In Syria .

Key Words: official development aid, economic growth, Johansen Cointegration Test, Granger Causality Tests.

[1] **Professor- Department of Banking and financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria**.

[2] **Lecturer- Department of Banking and Finance Sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.**

[3] **Postgraduate student (Ph.D) -Department of Banking and financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.**

1- المقدمة:

شهد عالمنا المعاصر أحداثاً عالمية متسارعة أحدثت تحولات جذرية في الإقتصاد العالمي ووضعت الشعوب المختلفة أمام متطلبات وتحديات جديدة، جعلتهم يبحثون عن سبل مختلفة تمكنهم من تلبية احتياجاتهم ورغباتهم، ولكن على الرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات إلا أن التحديات الإقتصادية تتصدر المشهد لإرتباطها بجميع مناحي الحياة (ابو شعبان،2016). فقد شهدت العديد من الدول العربية منذ نهاية عام 2010 أزمات عنيفة ما زالت آثارها مستمرة حتى اليوم، ومن بين هذه الدول سورية، حيث تعرضت سورية في مطلع عام 2011 لأزمة كبيرة وجملة متتالية من العقوبات الاقتصادية مما أثر وبشكلٍ سلبي على أدائها الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي.

وعلى إعتبار أن التمويل يساهم في إقامة المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى والتي تؤدي دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، إلا أن معظم هذه الدول تعاني من نقص مستمر في ادخاراتها المحلية الأمر الذي أدى بدوره إلى ضعف وإنخفاض قدرتها على تأمين التمويل الكافي للقيام بالمشاريع الإستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وانخفاض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في ظل علاقاتها الاقتصادية على المستوى الدولي من ناحية أخرى. وإن مثل هذه الظروف دفع بهذه الدول نحو الاستعانة بالمصادر الخارجية للتمويل والتي تشمل الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والقروض والمساعدات الإنمائية الرسمية، وذلك سعياً منها نحو سد العجز الحاصل في فجوة مواردها المحلية، مستعينةً بالآليات التي يوفرها نظام التمويل الدولي (ابراهيم،2020).

وعلى إعتبار أن المساعدات الإنمائية الرسمية قد حظيت بإهتمام كبير من قبل القيادات السياسية في دول العالم المختلفة، وكذلك في أروقة العديد من المؤتمرات والقمم العالمية، كقمة الألفية الثانية (2000)، وقمة جوهانسبرج للتنمية المستدامة (2002)، ومؤتمر مونتيراي لتمويل التنمية (2002)، وذلك باعتبارها مصدراً خارجياً مهماً من مصادر تمويل عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، فضلاً عن كونها

تشكل أداة لتعزيز التعاون الدولي، وإقامة مجتمع عالمي يرتكز على العون المتبادل بين دوله. حيث شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تحولاً جوهرياً في أهمية ودور المساعدات الإنمائية الرسمية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد إعلان الأمم المتحدة للألفية الجديدة الذي وقعه (189) رئيس دولة أو حكومة من مختلف أنحاء العالم، حيث تبنت الأمم المتحدة، ومنذ أكثر من ثلاثة عقود مضت، مبدأً مهماً ينص على تحويل 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة كتحويلات صافية تقدم إلى الدول النامية بشروط ميسرة بهدف جعل المساعدات الإنمائية الرسمية مضمونة ومستمرة (مجلس التخطيط القطري،2005).

ونظراً للإهتمام الكبير الذي حظيت به المساعدات الإنمائية الرسمية، وخاصةً مع بداية الألفية الجديدة 2000، بالإضافة إلى إعتبار أن هذه المساعدات تمثل مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي والتي تدعم جهود الدول النامية على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى إعتبار أن سورية تتلقى هي أيضاً المساعدات الإنمائية الرسمية كغيرها من الدول النامية التي تسعى جاهدةً إلى تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، فقد جاء هذا البحث ليوضح مفهوم المساعدات الإنمائية الرسمية وأثرها في النمو الإقتصادي في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020.

2- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في أن معظم الدول النامية، ومنها سورية، تعاني من عجز في مصادرها المحلية اللازمة لتأمين التمويل الكافي للقيام بالمشاريع الإستثمارية التي تتطلبها عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي دفع بهذه الدول، ومنها سورية، إلى الإعتماد على مصادر التمويل الخارجي لسد العجز الحاصل في فجوة مواردها المحلية. وعلى إعتبار أن سورية هي إحدى الدول النامية التي تسعى جاهدةً إلى تحقيق النمو الاقتصادي والإجتماعي، إلا أن سورية تعرضت في مطلع عام 2011 لأزمة كبيرة وجملة متتالية من العقوبات الاقتصادية والتي كان لها أثر كبير على الواقع الاقتصادي والإجتماعي فيها، وعلى قدرتها على استقطاب المزيد من القروض اللازمة لدعم عجلة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى هروب معظم رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج سورية مما إنعكس وبشكلٍ سلبي على واقع الإستثمار بشكلٍ عام في سورية. وعلى إعتبار أن سورية تتلقى المنح والمساعدات الخارجية كغيرها من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، فقد جاء هذا البحث لبيان أثر المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في النمو الإقتصادي، وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية والتي تمثل مشكلة هذا البحث:

1- ما هي العلاقة (طويلة وقصيرة الأجل) بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الإقتصادي في سورية وذلك خلال الفترة 2000-2020؟

2- ما هو أثر المساعدات الإنمائية الرسمية في النمو الإقتصادي في سورية وذلك خلال الفترة 2000-2020؟

3- أهمية البحث:

تنبع الأهمية النظرية لهذا البحث بأنه سيسمح لنا بتسليط الضوء على مفهوم المساعدات الإنمائية الرسمية كأحد مصادر التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه العديد من الدول النامية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى توضيح أثر هذه المساعدات في النمو الإقتصادي في سورية، وخاصةً خلال فترة الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة الآثار الاقتصادية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين، فهنالك دراسات قليلة تناولت دور المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية كدراسة (صادق،2010)، إلا أن هذه الدراسة أوضحت دور وأثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في مصر والاردن فقط، وهنا لا بد أن نشير إلى أنه لا يوجد، على حد علم الباحثون، أية دراسة سابقة تناولت أثر المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في النمو الإقتصادي مما يشكل قيمة مضافة للدراسة الحالية.

أما الأهمية العملية لهذا البحث فتكمن في تحديد مدى فعالية وأثر المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في النمو الإقتصادي وذلك خلال الفترة 2000-2020، بما يمكن من تقديم بعض التوصيات التي يمكن لصناع السياسة المالية

والمسؤولين عنها الاسترشاد بها من أجل إتخاذ القرارات السليمة فيما يخص التمويل الخارجي، وخاصةً أن سورية مقدمة على مرحلة جديدة وهي مرحلة إعادة إعمار ما خلفته الحرب من آثار سلبية عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- دراسة العلاقة السببية (طويلة وقصيرة الأجل) بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الإقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2020.

2- دراسة أثر المساعدات الإنمائية الرسمية في النمو الإقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2020.

5- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على اختبار الفرضيات التالية:

H1: لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الإقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2020.

H2: لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الإقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2020.

H3: يوجد أثر قوي وذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000-2020.

6- طرائق البحث وموارده:

1.6- البيانات: تتكون البيانات المستخدمة في هذا البحث من السلاسل الزمنية الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020 والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، بالإضافة إلى السلسلة الزمنية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020، والتي تم الحصول عليها من المكتب المركزي للإحصاء، كما تم الاعتماد على الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي للحصول على نشرات أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية. ويوضح

الجدول رقم (1) وصفاً لمتغيرات البحث وذلك على الشكل التالي:

الجدول رقم (1): وصف متغيرات البحث

متغير البحث[1]	رمز المتغير	طريقة القياس	مصدر البيانات
المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000–2020	AID	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية (بالليرة السورية)	قاعدة بيانات البنك الدولي
النمو الإقتصادي	GDP	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعات الإحصائية

المصدر: من إعداد الباحثون.

2.6– منهجية البحث: تم تقسيم هذا البحث إلى قسمين:

– الجانب النظري: تم إنجاز هذا القسم بالإعتماد على المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدراسات والأبحاث والرسائل العلمية بما يخدم الإطار النظري والتأصيل العلمي للبحث.

– الجانب العملي: تم إنجاز هذا القسم من خلال الاعتماد على المنهج القياسي وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث. كما تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10 في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام اختبارات جذر الوحدة (ADF,PP) للتأكد من إستقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث. واختبار Johansen للتكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث. أما فيما يتعلق باختبار سببية العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات البحث فقد تم استخدام اختبار سببية كرانجر القياسي (standard granger causality).

[1] تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات البحث وذلك لتبسيط الأرقام.

7- الدراسات السابقة:

1.7. الدراسات العربية:

1- دراسة (بركات وبكريتي،2021) بعنوان:

" المساعدات الإنمائية الرسمية وأثرها على النمو الاقتصادي في سيريلانكا (دراسة قياسية خلال الفترة 1960-2019)"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في دولة سيريلانكا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة 1960-2019. وإعتمد الباحثين على المنهج القياسي في تبيان أثر المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي، حيث استخدم الباحثين اختبار Jeselius-Johansen للتكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل، كما استخدم الباحثين اختبار سببية كرانجر القياسي للتحقق من سببية العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، ونموذج (Least Squares) لإختبار أثر المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي. وتوصل الباحثين إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، وإن المساعدات الخارجية كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في سيريلانكا، وبالتالي يجب على حكومة هذا البلد تعديل سياستها الاقتصادية والاستغلال الأمثل للمساعدات التي تحصل عليها.

2- دراسة (مساعدة والزعبي، 2020) بعنوان:

"أثر هيكل المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن (1975-2014)"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المساعدات الخارجية بمختلف أشكالها ومصادرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1975-2014). حيث إعتمد الباحثان على المنهج التحليلي والوصفي والقياسي في تحليل السلاسل الزمنية السنوية المتعلقة بمتغيرات البحث والمتمثلة بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإنفتاح الاقتصادي، الإستثمار الأجنبي المباشر، عدد العاملين والمساعدات الخارجية (المنح، القروض الميسرة، منح التعاون الفني، المساعدات الثنائية) والتي تم الحصول عليها من البنك المركزي الأردني والبنك الدولي. واستخدم الباحثان اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية،

واختبار Johansen للتكامل المشترك، وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified Ordinary least Squares (FM-OLS)) لتحديد أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي. وتوصل الباحثان إلى أن أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن يتفاوت بحسب شكل المساعدات ومصدرها حيث كان يتباين بين السلبية والإيجابية، وهذا يعود إلى اختلاف خصائص كل منها ودوافع تقديمها، واختلاف طرق استثمارها محلياً.

3- دراسة (أبو شعبان،2016) بعنوان:

"أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور التمويل الأجنبي في النمو الاقتصادي في ثلاث دول عربية (الأردن، مصر، الأراضي الفلسطينية) خلال الفترة الزمنية 1995–2015. كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وأهمية النمو الاقتصادي، والتمويل الأجنبي (الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، المساعدات الإنمائية الرسمية والدين الخارجي) ومن ثم تحليلها. واستخدم الباحث المقاييس الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة لوصف بيانات متغيرات الدراسة كما تم الاستعانة بالرسوم البيانية التوضيحية، كما استخدم الباحث معاملات الارتباط واختبار ديكي فولر الموسع وطريقة المربعات الصغرى (**OLS**) كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية عبر الزمن، كما تم استخدام التأثيرات الثابتة للوحدات المقطعية. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي. أما المساعدات الإنمائية الرسمية والدين الخارجي فليس لها أي أثر على النمو الاقتصادي.

2.7. الدراسات الأجنبية :

1- دراسة (Hussain and Rahman,2022) بعنوان:

"are foreign aid and economic growth positively related? empirical evidence from Bangladesh"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الاقتصادي في بنغلادش خلال الفترة 1971–2019. وإعتمد الباحثان على السلاسل

الزمنية السنوية الخاصة بمتغيرات البحث والمتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والمساعدات الإنمائية الرسمية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو السكاني ومؤشر التعليم كمتغيرات مستقلة. واستخدم الباحثان اختبار ديكي فولر الموسع **(ADF)** واختبار فيليبس بيرسون **(PP)** لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، كما استخدم الباحثان طريقة المربعات الصغرى **(OLS)** لدراسة العلاقة بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الاقتصادي في بنغلادش. وتوصل الباحثان إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان مرتبط بشكل إيجابي بالمساعدات الإنمائية الرسمية وبإجمالي تكوين رأس المال الثابت والتعليم، ولكنه كان مرتبط بشكل سلبي بالنمو السكاني، كما توصل الباحثان إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية قد أدت دوراً إيجابياً في تحقيق النمو الاقتصادي في بنغلاديش.

2- دراسة (Nguyen,2020) بعنوان :

"The Impact of Foreign Direct Investment, Aid and Exports on Economic Growth in Vietnam"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية والصادرات على النمو الاقتصادي في فيتنام خلال الفترة 1997–2018. واعتمد الباحث على السلاسل الزمنية السنوية الخاصة بمتغيرات البحث والمتمثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية والصادرات والناتج المحلي الاجمالي والتي تم الحصول عليها من البنك الدولي والوكالات ذات الصلة في فيتنام. حيث قام الباحث ببناء نموذج تجريبي مع تحليل الارتباط والانحدار بين النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وثلاثة متغيرات مستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الخارجية وصادرات السلع والخدمات). وتوصل الباحث إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 1٪ للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية والصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام خلال الفترة المدروسة.

3- دراسة (Pradhan and Phuyal,2020) بعنوان :

"**Impact of Foreign Aid on Economic Growth of Nepal: An Empirical Evidence**"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي في نيبال خلال الفترة 1975-2015، وذلك من خلال ادخال الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع مقابل المساعدات الخارجية والتحويلات المالية الخارجية والاستثمار والقوى العاملة كمتغيرات مستقلة. واعتمد الباحثان على السلاسل الزمنية السنوية الخاصة بمتغيرات البحث والتي تم الحصول عليها من وزارة المالية في نيبال والتقارير السنوية المنشورة لبنك Nepal Rastra. واستخدم الباحثان نموذج التعديل الجزئي (partial adjustment model) لدراسة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي، كما استخدم الباحثان اختبار (Chow test) لتبيان فيما إذا كان هنالك إختلال هيكلي في الاقتصاد النيبالي أم لا. وتوصل الباحثان إلى أن المساعدات الخارجية لها علاقة إيجابية ضعيفة مع الناتج المحلي الإجمالي وتبين أن الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية يستخدم في الرعاية الإنسانية والاجتماعية بدلاً من أنشطة الإنتاج في القطاعات الحقيقية، كما توصل الباحثان إلى أن العلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الإجمالي لم تشهد اختلالاً هيكليًا في نيبال خلال الفترة المدروسة.

8- الإطار النظري للبحث:

1.8- النظريات التي فسرت حاجة الدول النامية للتمويل الخارجي:

قدم العديد من الاقتصاديين نماذج تنموية لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي، ومنها نموذج هارود- دومار (Harrod Domar Model)[1] والذي

[1] هارود روي فوبر (1900 -1978): هو اقتصادي إنكليزي من مقالاته " An Essay on Dynamique Theory"، والذي إعتمد في إنجازها على أفكار النظرية العامة للعمل لكينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الاقتصادي تم ربط اسمه باسم الاقتصادي الأمريكي افسي دومار (1914)، ومن ثم سمي النموذج الذي توصلوا إليه بنموذج هارود- دومار أو بنموذج كينز للنمو.

استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات إستثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الإستثمار المرغوب تحقيقه ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها بفجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap) حيث تجسد هذه الفجوة النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض، وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي (كالقروض مثلا) اللازم توفيره لتحقيق معدل النمو المطلوب، أي أن رأس المال الأجنبي سيستخدم إلى جانب الادخارات المحلية لتغطية مستوى الإستثمار المطلوب. ويعتبر هذا النموذج من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية (الحسني،2002).

أما في نظرية روستو (Rostow)[1] فقد جاء التركيز على ضرورة رفع معدل الإستثمار بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق (Take off) ليصبح قادراً على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بـــ "مرحلة النمو الذاتي (Self – Sustained Growth)". ويرى البروفيسور ساموليسن (Samuelson)[2] أنه طالما هنالك معوقات كثيرة أمام التكوين الرأسمالي من المصادر الحقيقية فإنه لا بد من الإتكال على المصادر الخارجية، حيث أوضح "إن المشكلة الرئيسية في العديد من البلاد النامية هو النقص الشديد في المدخرات وخاصةً في المناطق الفقيرة، حيث تتجلى ظاهرة تنافس الإستهلاك الجاري المتزايد أمام الحاجة إلى إستثمار الموارد التي تعاني من الندرة، والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جداً من الاستثمارات للإسراع في عملية التنمية الاقتصادية". وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساد الاعتقاد بأن مشكلة إخفاق أغلب البلدان النامية في خلق نموذج للمدخرات مؤهل لتمويل نفسه ذاتياً ينظر إليه من زاوية تبديد الفائض الممكن لديها،

[1] والت روستو(Walt Whitman Rostow) هو خبير اقتصادي ومنظر سياسي أمريكي، صاغ نظرية التطور والنمو في ظل الظروف التي ميزت الستينات، وكان المستشار الخاص للأمن القومي للرئيس جونسون في عام 1960.

[2] بول ساموليسن(Paul Samuelson) هو اقتصادي أمريكي تمكن من حل بعض التناقضات والمغالطات والتداخلات في لغة الاقتصاد الكلاسيكي، وعمل كمستشار لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي، وكان المستشار الاقتصادي لمجلس الشيوخ، وفي عام 1965 أنتخب رئيساً للرابطة الاقتصادية الدولية.

بحيث سيكون أمام تلك البلدان ندرة في الموارد اللازمة للتنمية، ويقول باران (Baran)[1] في ذلك "تتولد الحاجة إلى التمويل الخارجي جراء فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي عن طريق تحويله إلى الدول الاستعمارية". وهو بذلك له الفضل في التمييز ما بين الفائض الحقيقي (الفعلي) (Actual Surplus) وهي الادخارات المتحققة فعلاً، والفائض الكامن (potential surplus) وهي الادخارات غير المستغلة بعد، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون الفائض الكامن أكبر من الفائض الحقيقي وهنا تبرز المشكلة في كيفية جعل الادخار الممكن متحققاً فعلاً وذلك عن طريق إجراء تغييرات جذرية في الاقتصاد القومي لتعبئة هذا الفائض. ويؤيد هذا الرأي الاقتصادي نيركسه (Nurkse)[2] حيث يدعو إلى البحث عن أسباب الهدر في الموارد التي تؤثر على الادخار لتكون إحدى وسائل تكوين رأس المال في البلدان النامية، فهي نوعاً من الادخار الكامن. وهنا يمكن ذكر أهم أوجه الضياع في الادخارات لدى البلدان النامية وهي (الحسني،2002):

1- البطالة بأنواعها المختلفة وخاصةً المقنعة، بالإضافة إلى الطاقات الإنتاجية العاطلة.

2- الاكتناز.

3- التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي.

4- الإستهلاك غير العقلاني (العام أو الخاص).

5- التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية لبعض الأنشطة الإنتاجية بدون مبرر اقتصادي سليم.

6- هروب رؤوس الأموال للخارج (Capital Flight) والتحويلات الأخرى.

ولا شك أن تعبئة هذه المدخرات الضائعة من شأنها أن ترفع من معدل الادخار المحلي ومن ثم الإستثمار المحلي دون أن تلحق أي ضرر بمستوى معيشة الأفراد، وإنما ستعمل على تقليل فجوة الموارد المحلية وبالتالي الحاجة إلى التمويل الخارجي. وبالتالي فإن ما تعانيه البلدان النامية من تشوه في بنيتها الاقتصادية والإنتاجية على وجه الخصوص، قد

[1] بول باران (Paul Baran) هو اقتصادي روسي وخبير في الاقتصاد الماركسي، عمل كإستاد في جامعة ستانفورد، كما كتب في الاقتصاد السياسي للنمو واحتكار رأس المال في عام 1957.

[2] رانجنر نيركسه (Rangnar Nurkse) هو اقتصادي أمريكي متخصص في اقتصاد التنمية.

أدى إلى سوء وضعف استغلالها للموارد المتاحة وإنخفاض إنتاجية العمل، وبالتالي إنخفاض الدخول الموزعة وتراجع في مدخرات الأفراد مقابل تزايد في الإستهلاك، وارتفاع التضخم، وبالتالي فإن هذه البلدان تعاني من فجوة إستثمارية مردها ضآلة حجم رأس المال في قطاعاتها الإنتاجية، ومن هنا تتجلى لنا ظاهرة الحاجة إلى التمويل الخارجي.

2.8- مصادر التمويل الخارجي في الاقتصاد الوطني:

1- حصيلة الصادرات:

تعتبر حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى القطر، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وبالتالي إلى زيادة الإنفاق العام، وبذلك يزداد الطلب على السلع والخدمات مما يشكل حافزاً للمستثمرين على زيادة استثماراتهم، وبالتالي يتحقق انتعاش الاقتصاد الوطني وذلك نتيجة زيادة الانتاج والاستخدام والدخول (حدانة،2018).

2- الاستثمارات الأجنبية (Foreign Investment):

تعتبر الاستثمارات الأجنبية إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها هذه الدول، ولقد ساعدت الاستثمارات الأجنبية على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية علاوةً على بعض الدول النامية وخاصةً التي دخلت مجال التصنيع حديثاً والتي استضافت تلك الاستثمارات بهدف تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية. حيث أصبح يتدفق سنوياً البلايين من الوحدات النقدية بالإضافة إلى الأصول المالية المختلفة كرؤوس أموال تمويليه بين الدول المختلفة، وتجسد هذه التدفقات وظيفة نقل القوة الشرائية بين هذه الدول، حيث عادةً ما يتم الإنتقال من مناطق الطلب المنخفض على هذه الأموال إلى المناطق ذات الطلب المرتفع (مصيطفى،2008).

وعليه تعرف الاستثمارات الأجنبية على أنها: تدفق رؤوس الأموال أياً كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم وسواءً صاحب هذا التدفق جهداً بشرياً أم لم يصاحبه (بعداش،2008).

كما تعرف الاستثمارات الأجنبية على أنها: امتلاك أحد الأطراف أو المؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دولة أخرى (مصيطفى،2008).

وتقسم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين هما:

- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Foreign Direct Investment :FDI)
- ✓ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (الاستثمارات في المحفظة) (Foreign Portfolio Investment :FPI)

3- القروض الخارجية (External Loans):

تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للأقطار النامية. حيث تعرف القروض الخارجية على أنها: تلك المقادير النقدية، والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان (الحسني،2002). كما تعرف القروض الخارجية على أنها: إتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع الإلتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترات زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض (عبادي،2001). كما تعرف القروض الخارجية على أنها: القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية. وقد تكون القروض الخارجية تتم عن طريق الاقتراض من المنظمات والمؤسسات الدولية، سواءً كانت عربية أم أجنبية (العمار،2013).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نلاحظ بأن القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على القطر المستفيد منها، بحيث تتجسد هذه الإلتزامات بحتمية سداد هذه القروض أو ما يسمى بخدمة الدين (Debt servicing) والتي تتضمن مدفوعات أصل الدين (Amortization) ومدفوعات سعر الفائدة (Rate of Interest) المستحقة ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض.

4- المساعدات الخارجية (External Aids):

تعرف المساعدات الخارجية بأنها: تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية، وخاصةً غير النفطية منها، والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشاكل العديدة التي تواجهها(سماره،2013). ويقصد بالمساعدات الخارجية هنا المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، وذلك على اعتبارها هي الوحيدة التي يتم قياسها وتوجد في الإحصائيات الرئيسية (وحيد،2019).

كما عرفت المساعدات الخارجية على أنها: أحد مصادر العملات الصعبة، وهي عبارة عن مصادر وإيرادات حقيقية يتم تحويلها من الدول المانحة إلى الدول المتلقية للمساعدات، وتشمل على المنح والقروض الميسرة. كما عرفت المساعدات الخارجية على أنها: الهبات والمعونات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، أو الدول التي تحتاج إلى مساعدة دولية مؤقتة مراعاةً لأوضاعها الإنسانية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية (وشاح،2017).

كما عرفت لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمه التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المساعدات الإنمائية الرسمية بأنها: التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن 25% من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح والمساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل: المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها. ويوضح الشكل رقم(1) تطور حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020.

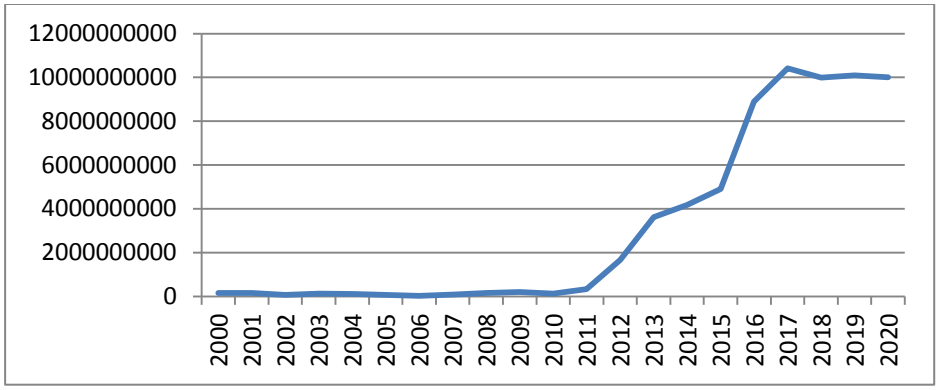

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على بيانات World Bank وبرنامج Excel.

الشكل رقم(1): تطور حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة 2000-2020.

من خلال الشكل (1) يمكن أن نلاحظ بأن المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية قد إزدادت وبشكلٍ ملحوظ خلال السنوات التي تلت الأزمة حيث أصبحت بآلاف ملايين الدولارات الأمريكية مقارنةً بما كانت عليه قبل الأزمة والتي كانت بمئات ملايين الدولارات الأمريكية، حيث ازداد صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية من (160) مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى (204) مليون دولار أمريكي في عام 2009، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (1660) مليون دولار أمريكي في عام 2012، ولكن الملفت للنظر هو أن حجم هذه المساعدات تضاعف وبشكلٍ كبير ليصل إلى (4167) مليون دولار أمريكي في عام 2014، وإلى (8900) مليون دولار أمريكي في عام 2016، ليصل إلى(10005) مليون دولار أمريكي في عام 2020.

3.8- مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه: زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي (ابو شعبان،2016).

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه: حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (وحيد،2019).

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه: حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع(عبد الله،2019).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نلاحظ بأن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج وإنما حدوث تحسن ملحوظ في مستوى معيشة الفرد متمثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي.

وهنالك ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي وهي (عبد الله،2019):

1- النمو الاقتصادي التلقائي: ويقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع، ويحدث هذا النوع من النمو نتيجةً لتفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الإعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.

2- النمو الاقتصادي العابر: يحدث هذا النوع من النمو نتيجةً لوجود أسباب طارئة (عادةً ما تكون عابرة) ويزول بزوالها، وهذا النوع من النمو لا يتميز بصفة الإستمرارية.

3- النمو الاقتصادي المخطط: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، وبالتالي فإن فاعلية هذا النوع من النمو يرتبط إرتباطا وثيقا بواقع الخطط الاقتصادية ومراحلها ومرونة السياسات الادارية والاقتصادية المتبعة، ويتميز هذا النوع من النمو بأنه ذاتي الحركة ويتصف بالإستمرارية.

9- النتائج والمناقشة:

1.9. إختبار جذر الوحدة:

بما أننا نستخدم سلاسل زمنية للتحليل، فإن الخطوة الأولى يجب أن تكون إختبار جذر الوحدة لهذه السلاسل من أجل تجنب الإنحدار الزائف الناتج عن السلاسل غير المستقرة (BROOKS,2008). وسيتم استخدام اختباري ديكي–فولر الموسع (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP) للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية، حيث يعتبر هذان الاختباران بناءً على العديد من الدراسات هما الأكثر شيوعاً. علماً بأن الفرض العدم والفرض البديل لهذين الاختبارين هما(BROOKS,2008):

H0: إن السلسلة تحوي على جذر وحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة.

H1: إن السلسلة لا تحوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي مستقرة.

ويظهر الجدول رقم(2) نتائج إختبار (ADF) وإختبار(PP)، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بأن قيمة (.Prob) لمتغيرات الدراسة والمحسوبة بواسطة الاختبارين السابقين هي أكبر من (0.05) وذلك عند المستوى (Level) مع ثابت واتجاه ومع ثابت فقط وبدون ثابت واتجاه، وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم الذي ينص على أن السلسلة تحوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى (Level). ولكن هذه المتغيرات تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها (1st)، حيث يمكن أن نلاحظ بأن قيمة (.Prob) لهذه المتغيرات أصبحت أصغر من (0.05) عند الفرق الأول مع ثابت واتجاه، وبالتالي سيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن السلسلة لا تحوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول (1st).

الجدول رقم(2):نتائج إختبار (ADF) وإختبار (PP) لمتغيرات البحث عند المستوى(level) وبعد أخذ الفرق الأول (1st)

إختبار (PP)				اختبار (ADF)			
النتيجة	Prob.	**AID**		**النتيجة**	Prob.	**AID**	
غير مستقرة	0.3487	Trend and intercept	(level)	غير مستقرة	0.3487	Trend and intercept	(level)
غير مستقرة	0.9352	intercept		غير مستقرة	0.9337	intercept	
غير مستقرة	0.9948	none		غير مستقرة	0.9927	none	
مستقرة	0.0211	Trend and intercept	(1st)	مستقرة	0.0207	Trend and intercept	(1st)
–	–	intercept		–	–	intercept	
–	–	none		–	–	none	
النتيجة	Prob.	**GDP**		النتيجة	Prob.	**GDP**	
غير مستقرة	0.2185	Trend and intercept	(level)	غير مستقرة	0.2306	Trend and intercept	(level)
غير مستقرة	0.8930	intercept		غير مستقرة	0.8698	intercept	
غير مستقرة	0.9792	none		غير مستقرة	0.9572	none	
مستقرة	0.0077	Trend and intercept	(1st)	مستقرة	0.0097	Trend and intercept	(1st)
–	–	intercept		–	–	intercept	
–	–	none		–	–	none	

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 10.

2.9. إختبار الفرضيات:

1.2.9- اختبار Johansen للتكامل المشترك(Johansen Cointegration Test):

أحد شروط تطبيق اختبار Johansen للتكامل المشترك، هو أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات (1^{st} difference)، وعندها يقال بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات هي متكاملة من الدرجة الأولى (I_1 process)، وبما أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول (1st) فإنه يمكن اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار Johansen. ويعرض الجدول رقم (3) نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال نتائج اختبار الأثر ونتائج اختبار القيم الذاتية الأكبر بأنه لا توجد أية علاقة تكامل مشترك بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة

(2000–2020)، أي أن هذه المتغيرات لا تتحرك معاً على الأجل الطويل. وبناءً عليه فإننا سنقبل الفرضية الأولى (H1) والتي تنص على أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الإقتصادي في سورية خلال الفترة 2000–2020.

الجدول رقم(3): نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك[1]

Date: 08/22/22 Time: 09:48
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP AID
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.353060	7.839232	15.49471	0.4827
At most 1	1.05E-05	0.000190	3.841466	0.9908

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.353060	7.839042	14.26460	0.3953
At most 1	1.05E-05	0.000190	3.841466	0.9908

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

2.2.9- اختبار سببية كرانجر القياسي (Granger Causality Tests):

لإختبار العلاقة قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2000–2020، قمنا بتطبيق اختبار سببية كرانجر

[1] تم تحديد عدد فترات الإبطاء (lags) المناسبة والمساوية لـ (2)، وذلك بالاعتماد على نموذج VAR.

القياسي. حيث يعرض الجدول رقم (4) نتائج هذا الإختبار حيث يمكن أن نلاحظ، وفيما يتعلق بسببية العلاقة قصيرة الأجل بين AID و GDP، بأن قيمة(.Prob) للفرضية العدم التي تنص على أن AID لا تسبب GDP في الأجل القصير تساوي (0.1470) وهي أكبر من 5% وبالتالي فإننا لن نتمكن من رفض الفرضية العدم التي تنص على أن AID لا تسبب GDP في الأجل القصير. كما يمكن أن نلاحظ بأن قيمة (.Prob)، للفرضية العدم التي تنص على أن GDP لا تسبب AID في الأجل القصير تساوي (0.6819) وهي أكبر من 5% وبالتالي فإننا لن نتمكن من رفض الفرضية العدم التي تنص على أن GDP لا تسبب AID في الأجل القصير. وبناءً عليه فإننا سنقبل الفرضية الثانية (H2) والتي تنص على أنه لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الإقتصادي في سورية خلال الفترة 2000–2020.

الجدول رقم(4): نتائج اختبار سببية كرانجر القياسي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/22/22 Time: 12:36
Sample: 2000 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
AID does not Granger Cause GDP	19	2.20603	0.1470
GDP does not Granger Cause AID		0.39346	0.6819

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إختبار Johansen للتكامل المشترك وإختبار سببية كرانجر القياسي، والتي أشارت إلى عدم وجود علاقة طويلة أو قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية والنمو الإقتصادي

خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2020، فإن الباحثون توصلوا[1] إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية ليس لها أي أثر في النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000–2020، وبحسب رأي الباحثون فإن عدم وجود أي علاقة (طويلة أو قصيرة الأجل)، وعدم وجود أي أثر للمساعدات الانمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في النمو الإقتصادي خلال الفترة المدروسة يعود إلى إستخدام معظم أموال هذه المساعدات في تأمين السلع الإستهلاكية والإغاثية، وخاصةً بعد الأزمة التي تعرضت لها سورية في مطلع عام 2011 بالإضافة إلى العقوبات الإقتصادية المتتالية التي فرضت عليها والتي أثرت وبشكلٍ سلبي على الواقع الإقتصادي والاستثماري والمعيشي في سورية، وعدم توجيه هذه المساعدات نحو دعم قطاع البنى التحتية والمشاريع الإنتاجية التي تساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل مما ينعكس إيجابياً على النمو الإقتصادي في سورية. وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية الثالثة (H3) والتي تنص على أنه يوجد أثر قوي وذو دلالة إحصائية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000–2020.

[1] لم يقم الباحثون باستخدام أي إختبار لقياس أثر المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها سورية في النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000–2020، وذلك على إعتبار أن عدم وجود أي علاقة طويلة أو قصيرة الأجل بين متغيرين يشير ضمنياً إلى عدم وجود أي أثر لأحد هذين المتغيرين في الآخر.

10- الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

1- لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2020.

2- لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2020.

3- لا يوجد أثر للمساعدات الإنمائية الرسمية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000-2020. وهذا يعود، وبحسب رأي الباحثون، إلى إستخدام معظم أموال هذه المساعدات في تأمين السلع الإستهلاكية والإغاثية، وعدم توجيه هذه المساعدات نحو دعم قطاع البنى التحتية والمشاريع والإستثمارات الإنتاجية التي تساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل مما ينعكس إيجابياً على النمو الإقتصادي في سورية.

❖ التوصيات:

يوصي الباحثون، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث، على ضرورة استغلال المساعدات التي تحصل عليها سورية بالشكل الأمثل، وذلك من خلال توجيه جزء من هذه المساعدات نحو دعم المشاريع والإستثمارات الإنتاجية التي تخدم عملية النمو الإقتصادي والإجتماعي، مما يؤدي بالنتيجة إلى انعاش الاقتصاد السوري وتحريك عجلة الإنتاج فيه وبالتالي منح الاقتصاد السوري طاقة تمويلية كبيرة من شأنها تقليل الإعتماد على مصادر التمويل الخارجي في المستقبل. كما يوصي الباحثون على ضرورة توجيه جزء من هذه المساعدات نحو دعم البنى التحية، وذلك لترميم ما خلفته الحرب التي شنت على سورية في مطلع عام 2011، مما يهيئ الأرضية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية نحو سورية في المستقبل، وخاصةً أن سورية مقبلة على مرحلة جديدة وهي مرحلة إعادة الإعمار، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى دعم النمو الإقتصادي في

سورية. كما يوصي الباحثون على ضرورة وضع نظام لتحليل ودراسة وتقويم المساعدات الإنمائية التي تحصل عليها سورية، وذلك من خلال تشكيل مؤسسة مالية وطنية قادرة على متابعة تطور هذه المساعدات وآثارها ونتائجها والأهداف المتحققة من خلال توظيف هذه المساعدات، بالإضافة إلى إجراء تقويم دوري حول فاعلية هذه المساعدات لتحديد العقبات التي تحول دون الإستخدام والاستغلال الأمثل لهذه المساعدات.

11- المراجع :

❖ المراجع العربية:

- ابراهيم، فادي (2020). **التمويل المقدم من منظمات التمويل العربية والاسلامية إلى سورية وآثاره الاقتصادية**. رسالة أُعدّت لنيل درجة الماجستير في اختصاص التمويل الدولي. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

- ابو شعبان، همام (2016). **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية لدول عربية"**. قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير. قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة: فلسطين.

- بركات، مراد; بكريتي، لخضر (2021). *المساعدات الإنمائية الرسمية وأثرها على النمو الاقتصادي في سيريلانكا (دراسة قياسية خلال الفترة 1960-2019)*. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي. **2**، 845-862.

- بعداش، عبد الكريم (2008).**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. قسم النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: الجزائر.

- حدانة، أسماء (2018). **الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر: الجزائر.

- الحسني، عرفان (2002). **التمويل الدولي**. الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- سماره، نادر (2013). **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**. رسالة أُعدّت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد. قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر: فلسطين.

- صادق، عمر (2010). **دور المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة مصر والأردن**. رسالة أُعدّت لنيل درجة الماجستير في

الاقتصاد. قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب: سورية.

– عبد الله، محمد (2019). **محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (1992–2016)**. قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي). قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: السودان.

– العمار، رضوان (2013). **اقتصاديات المالية العامة**. سورية : مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة تشرين.

– عبادي، ميساء (2001). **القروض الاجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية**. قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ادارة السياسة الاقتصادية.، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.

– مساعدة، مصطفى; الزعبي، بشير (2020). *أثر هيكل المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن "1975–2014"*. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية. **1**، 1–17.

– مصيطفى، عبد اللطيف (2008). **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: الجزائر.

– المساعدات التنموية المقدمة من دولة قطر (2005). قطر: مجلس التخطيط.

– وحيد، نمديل (2019). **أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة الجزائر وتونس ومصر**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: الجزائر.

– وشاح، باسم (2017). *أثر المنح والمساعدات في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني خلال الفترة 1994–2013*. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. **2**، 529–563.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

- الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD): (/https://www.oecd.org)

- الموقع الرسمي لقاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي: (/https://databank.worldbank.org)

❖ **المراجع الأجنبية:**

- BROOKS, Chris(2008). **Introductory Econometrics for Finance**. United States of America: Cambridge University Press, New York.

- Hussain, Shahadat; Rahman, Habibur (2022). *are foreign aid and economic growth positively related? empirical evidence from Bangladesh*. Bangladesh Journal of Multidisciplinary Scientific Research. 1, 1-11.

- Nguyen, Cung Huu (2020). *The Impact of Foreign Direct Investment, Aid and Exports on Economic Growth in Vietnam*. Journal of Asian Finance, Economics and Business. **Vol 7**, 581-589.

- Pradhan, Christina; Phuyal, Ram (2020). *Impact of Foreign Aid on Economic Growth of Nepal: An Empirical Evidence*. International Journal of Finance and Banking Research. **Vol 6**, 44-50.